بسم الله الرحمن الرحيم

قواعد وفوائد

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

١ـ قاعدة في قبول زيادات الثقات:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى:

(تُقبل الزيادة:

ـ ممن يكون حافظًا متقنًا.

ـ حيث يَستوِي مع من زاد عليهم في ذلك.

فإن كانوا أكثر عددًا منه، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، أو كان غيرَ حافظ – ولو كان في الأصل صدوقا – فإنَّ زيادتَه لا تُقبل.

وهذا مغايرٌ لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق - والله أعلم).

النكت (٢/ ٦٩٠)

فهذه قاعدة نفيسة في باب زيادات الثقات، في المتون أو الأسانيد.

فلا تُعطى الزيادات جميعها حكمًا واحدًا مستقلاً، وإنما ينظر في القواعد والقرائن التي تتعلق بها.

ومن القواعد المعتبرة فيها القاعدة التي ذكرها الحافظ سابقًا.

فتقبل الزيادة من الثقة بشرطين:

١ـ أن يكون حافظًا متقنًا.

٢ـ حيث يَستوي مع من زاد عليهم في ذلك.

وأما القرائن فكثيرة: منها ترجيح رواية الراوي الأكثر ملازمة، أو رواية أهل بلد الراوي ونحو ذلك.

وقد استنبط الحافظ ابن حجر الشرطين المذكورين لقبول الزيادة من أقوال أئمة الحديث كالإمام الشافعي والترمذي وابن خزيمة والدارقطني وابن عبدالبر رحمهم الله تعالى.

وسبقه إلى تقريرهما الحافظ ابن عبدالهادي رحمه الله تعالى في كتابه "الرد على الخطيب في مسألة الجهر بالبسملة" فإنه قال:

(فإن قيل: الزيادة من الثقة مقبولة، قلنا: ليس ذلك مُـجمعًا عليه، بل فيه خلاف مشهورٍ، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقًا، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل، وهو أنها تُقبل في موضع دون موضع، فتُقبل:

ـ إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظًا ثبْتًا.

ـ والذي لم يذكرها مثله، أو دونه في الثقة.
كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس، قوله: (من المسلمين) في صدقة الفطر، واحتج بها أكثر العلماء.
وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم في ذلك حكما عامًا فقد غَلِط، بل كل زيادة لها حكم يَـخُصُّها. انظر: نصب الراية (١/ ٣٣٦)

٢ـ فائدة في:
"المراد بمصطـلحي الألفاظ والأخبار في بعض كلام الأئمة"

يُطلق أهل العلم بعض المصطلحات على خلاف المعنى المشهور لها، فيلتبس ذلك على الناظر فيها، وربما فهمها على خلاف المراد بها في الحقيقة.
ومن تلك المصطلحات في علوم الحديث مصطلحا "الألفاظ" و"الأخبار".

فأما الأول: فقد يَظن الواقف عليه أن المراد به ألفاظ المتون المروية.

وأما الثاني: فاشتهر استعماله عند علماء الحديث بمعنى الأحاديث المرفوعة أو الآثار الموقوفة و المقطوعة، ويتوسع فيه حتي يشمل الوقائع والأحداث التاريخية، ولذلك يوصف المشتغل بالتاريخ وما شاكله بالأخباري.

قال الحافظ ابن حجر: قيل: الحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: الأخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية: المحدِّث. نزهة النظر (ص: ٤١)

إلا أنَّ هذين المصطلحين "الألفاظ" و"الأخبار" لهما عند المحدثين معنى آخر مغاير للمعنين المذكورين آنفًا.

فقد يراد بهما في بعض عبارات الأئمة:
صيغ الأداء الصريحة في الاتصال، التي تسمى أيضا صيغ التحديث والسماع: (كـ"حدثنا"، و"أخبرنا"، و"سمعت"، و"أنبأنا" ونحوها).
وتسميتُها بألفاظ ظاهر، لكنَّ وجه الإشكال هنا تخصيصها بألفاظ الأداء.
وعليه فتكون الألف واللام للعهد، أي: ألفاظ الأداء.
وأما إطلاق اسم (الأخبار) عليها، فالأخبار جمع (خبر)، والمراد بها هنا الصيغة التي يؤدى بها الخبر.
وقد جاءت في بعض أقوال الأئمة مفردة:
قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبى: قتادة عن معاذة أحب اليك، أو أيوب عن معاذة ؟

فقال: قتادة إذا ذَكَر الخبر. الجرح والتعديل (٧/ ١٣٥)

قال الحافظ ابن حجر: إذا ذكر الخبر يعني إذا صرَّح بالسماع. تهذيب التهذيب (٨/ ٣١٨)

وقال أبو حاتم في موضع آخر: المطلب بن عبدالله بن حنطب عامة روايته مرسل روى عن عبادة مرسلا لم يدركه وعن أبي هريرة مرسلا وروى عن ابن عباس وابن عمر لا ندري سمع منهما أم لا؟ لا يَذكر الخبر. المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٠٩)

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: قال: وكان عامة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع. تاريخ بغداد (٩/ ٦٨)

فالمراد بكلمة خبر في النصوص المتقدمة: أي صيغة السماع والتحديث كسمعت وحدثنا، ونحوهما كأخبرنا وأنبأنا.

وبضد (الألفاظ والأخبار) العنعنات، فإن العنعنة وهي: قول الراوي (عن فلان عن فلان) ليست بنص في الاتصال، خصوصًا من المدلسين.

واستعمل الأئمة ورواة الحديث هذين المصطلحين بهذا المعنى في عدة نصوص، قد يستشكل المراد بها الحديثي وغير المتخصص، فلذلك أورد أهم ما وقفت عليه منها:

١ـ قال الوليد بن مسلم: "كان الأوزاعي إذا حدثنا يقول: حدثنا يحيى، حدثنا فلان ، قال: حدثنا فلان ، حتى ينتهي.

قال الوليد: فربما حدَّثْنا كما حدثني ، وربما قلتُ: (عن، عن، عن)؛ تَـخفّفنا من الأخبار. الكفاية (ص٣٩٠)

٢ـ قال أبو الوليد الطيالسي، يقول: "كنت آتي شعبة ومعي ألواح، فإذا قال، أخبرنا، كتبت (خ)، وإذا قال: سمعت، كتبت (س)، وإذا قال: حدثنا، كتبت (ح)، فإذا جئت نسختها كتبتُ الأخبار على ذلك. الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٢٦٢)

٣ـ قال عفان بن مسلم: كنت أُوقف شعبة على الأخبار. تاريخ بغداد (١٤/ ٢٠١)
أوقفه على الأخبار أي أسأله عنها.

٤ـ قال يعقوب بن شيبة: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟ قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا ، قال عليٌّ: والناس يحتاجون في حديث سفيان إلى يحيى القطان لحال الأخبار، يعني علي: أن سفيان كان يدلس وأن

يحيى القطان كان يوقفه على ما سمع مما لم يسمع. الكفاية (ص: ٣٦٢)

٥ـ وقال الإمام أحمد: شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار. أبو معاوية: عن، عن. العلل لعبدالله (٢٦٨٠)

يعني أن أبا معاوية يروي أحاديثه بالعنعنة، بخلاف شعبة، فإنه يعتني بأداء صيغ السماع كما حفظها عن شيوخه فمن فوقهم.

٦ـ وقال: ما رأيتُ الألفاظ في كتاب أحد من أصحاب شعبة أكثر منها عند عفان، يعني: (أنبأنا، وأخبرنا، وسمعت، وحدثنا يعني: شعبة). تاريخ بغداد (١٤/ ٢٠١)

٧ـ وقال: كان ابن أبي زائدة إذا قال: (قال ابن جريج عن فلان)، فلم يسمعه،

وكان يحدث عن ابن جريج فلا يجيء بالألفاظ والأخبار. العلل للمروذي (رقم٤)

٨ـ وقال: كان يحيى القطان، وخالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ لا يكتبون عند شعبة، كان يحيى يحفظ ويذهب إلى بيته فيكتبها، وكان في حديثه بعض ترك الأخبار والألفاظ، وكان معاذ يقعد ناحية في جانب فيكتب ما حفظ وكان في حديثه شيء، وكان خالد أيضا يقعد في ناحية، فيكتب ما حفظ لا يجتمعون.

العلل للمروذي (رقم١٠)

٩ـ قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ما رأيت قومًا سود الرؤوس في هذا الشأن مثلَ أهل البصرة - يعني الحديث والألفاظ - كأنهم تعلموه من شعبة.

قال: سمعت أحمد يقول أهل الكوفة ليس لحديثهم نور، (ليس) يذكرون الأخبار. السؤالات (ص٢٠٠)

ويعني الإمام أحمد بكلامه الأخير: أن أهل الكوفة لا يعتنون بذكر صيغ التحديث والسماع كما سمعوها من شيوخهم، بل يعنعنون ويدلسون في الأسانيد.

١٠ـ وقال الفضل: سألت أبا عبد الله: من تُقدم من أصحاب شعبة؟ فقال: أما في العدد والكثرة فغُنْدَر، قال: صحبته عشرين سنة، ولكن كان يحيى بن سعيد أثبت، وكان غُنْدَر صحيح الكتاب ولم يكن في كتبه تلك الأخبار، إلا أن بهزا ويحيى وعفان كانوا يكتبون الألفاظ والأخبار. المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠٢)

تنبيهان:

١ـ يضبط بعض الباحثين مصطلح "الأخبار"، بالكسر على المصدر، في مثل النصوص السابقة، وهو خطأ.
وسبب الوقوع فيه: ظنهم أن الأخبار هنا مصدر كالتحديث والسماع.
وليس كذلك؛ فإن الأخبار هنا جمع (خَبَر) – كما تقدم – وليس مصدرًا للفعل (أخبر).

٢ـ قد تأتي كلمة إخبار مَصدرًا بكسر الهمزة في كلام أهل العلم، يطلقونها على صيغ السماع (أخبرنا وحدثنا) ونحوها.
ويدل على ذلك السياق فيتعين الكسر عندها.
ومثال ذلك قول الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في نوع المزيد في متصل الأسانيد: (أما الوَهَم في ذِكْر سفيان،

فممن دون ابن المبارك، لأن جماعةً ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما). علوم الحديث (ص٣٨٧)

فقوله: بلفظ الإخبار – بكسر الهمزة –، لدلالة السياق عليه.

وكذلك قول الحافظ العراقي في "ألفيته":

ومطلقُ التحديثِ والإخبارِ
منعه أحـمدُ ذو الـمقدارِ

يعني: أنَّ إطلاقَ (حدثنا) أو (أخبرنا) في أداء ما تُحمِّل عَرْضًا، دون تقييد بقوله: قراءةً عليه = منع منه بعض الأئمة كالإمام أحمد رحمه الله تعالى.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

كتبه: عبدالباري بن حماد الأنصاري

في ليلة الجمعة ١٤/ ١/ ١٤٤١هـ